

بيان بمناسبة ذكرى إنشاء منظمة الأمم المتحدة



مجلس نواب الشعب يدعو برلمانات العالم إلى توطيد العلاقات وتوحيد جهودها في اتجاه مزيد التعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة وكافة أجهزتها وهيكلها

بمناسبة احتفال الأسرة الدوليّة اليوم السبت 24 أكتوبر 2020 بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، فإنّ مجلس نواب الشعب، وهو يستحضر المبادئ السامية والأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، فإنّه يُعبّر عن اعتزازه بعضوية تونس في هذه المنظمة العريقة وبالتعاون القائم معها على أكثر من صعيد، مؤكداً مساندته للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق غد أفضل للإنسانية من خلال تجسيد قيم الحرية وحقوق الانسان والديمقراطية ودعمها وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الأمن والسلم في العالم. يُذكر بالرصيد الثري والمشرف الذي حقّقه منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها لفائدة مختلف شعوب العالم في عديد المجالات، ولا سيما منها حلّ النزاعات بالطرق السلمية والعمل على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز قيم التعاون والتضامن ونشر ثقافة التعايش بين الشعوب على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم وأعرافهم ومقاومة التخلف والأمراض ومظاهر الفقر والتمييز المختلفة

يحثّ الدول الأعضاء على مزيد الانخراط في مسيرة التضامن الدولي من خلال تكثيف التعاون مع المنظمة الأمميّة، بما يدعم إمكانياتها وقدراتها ولمواصلة قيامها بدورها المحوري في تعزيز أسس منظومة العمل الدولي المشترك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للأمم والشعوب يُؤكّد انخراطه التام في الاستراتيجيات والمبادرات الأمميّة الهادفة لخير الشعوب ورقمها ورفاهها وتقدّمها ويُعرب عن تقديره للنتائج الإيجابية والإنجازات التي ساهمت في الحد من المخاطر وتقليص الفوارق بين الشعوب

يدعو برلمانات العالم، المحلية والإقليمية والدولية، إلى مزيد تفعيل مهامها التشريعيّة والرقابيّة وتوطيد العلاقات في ما بينها وتوحيد جهودها على الصعيد الدولي وخاصة في اتجاه مزيد التعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة وكافة أجهزتها وهيكلها من أجل الدفع نحو تحسين ظروف عيش المواطنين في مختلف دول العالم، والدفاع عن حقهم في التنمية والرفاه والعدالة الاجتماعيّة والمساواة في الاستفادة من خيرات العالم وثرواته

وبقدر ما يُثمن مجلس نواب الشعب الإجراءات الإضافيّة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في التعاطي مع الوضع العالمي الاستثنائي نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19، فإنّه يُشدّد على حق كلّ الشعوب في الحصول على المستلزمات الصحيّة لمقاومة هذا الوباء ومجابهة تداعياته الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحقّها في الحصول على التلاقيح اللازمة لوقف تمدّد هذا الفيروس وتوسع نطاق انتشاره السليبيّة.

في اول اجتماع لمكتب المجلس في تركيبته الجديدة • عزم المجلس على القيام بالوظائف الدستورية الموكولة له على أحسن وجه • العمل سيكون تشاركيا وتوافقيا بحرص من الجميع،

أشرف الأستاذ راشد خريجي الغنوشي رئيس مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الخميس 22 أكتوبر 2020 على الاجتماع الاول لمكتب المجلس في تركيبته الجديدة بالنسبة الى الدورة الثانية من المدة النيابية الثانية وأكّد رئيس المجلس في بداية الاجتماع عزم المجلس على القيام بالوظائف الدستورية الموكولة له على أحسن وجه وفي إطار من التعاون والوفاق والشعور بالمسؤولية والاحترام المتبادل وادارة عوامل التعددية والاختلاف. وشدّد رئيس مجلس نواب الشعب من جهة اخرى على أنّ العمل سيكون تشاركيا وتوافقيا بحرص من الجميع، مُعربا عن الأمل في أن يكون المجلس في مستوى تطلعات الشعب وانتظاراته وأن ينجح هذا المكتب في تحسين صورة المؤسسة البرلمانية، مثنيا على الدور الذي لعبه أعضاء المكتب السابق.



مجلس نواب الشعب في أرقام

تدخلا خلال الحوار مع الحكومة حول
الوضع العام في البلاد ، يوم 28 أكتوبر 2020

119

اجتماعا لتنصيب مكاتب اللجان

17

اجتماعات عقدتها لجنة المالية للنظر
في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020

05

تركيبة مكتب مجلس نواب الشعب للدورة الثانية من المدة النيابية الثانية

أعلنت السيدة سميرة الشواشي النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب في بداية الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 عن توزيع المهام والمسؤوليات بمكتب المجلس .

رئيس مجلس نواب الشعب
راشد الخريجي الغنوشي



النائب الثاني لرئيس المجلس
طارق الفتيتي



النائب الأول لرئيس المجلس
سميرة الشواشي



مساعد الرئيس الملّكف بالعلاقات مع الحكومة
ورئاسة الجمهورية
سامية عبو
الكتلة الديمقراطية



مساعد الرئيس الملّكف بشؤون التشريع
عبد اللطيف العلوي
كتلة ائتلاف الكرامة



مساعد الرئيس الملّكف بالعلاقات الخارجية
سفيان طوبال
كتلة قلب تونس



مساعد الرئيس الملّكف بالعلاقات
مع السلطة القضائية والهيئات الدستورية
مبروك كرشيد
الكتلة الوطنية



مساعد الرئيس الملّكف بالتونسين بالخارج
خالد الكريشي
الكتلة الديمقراطية



مساعد الرئيس الملّكف بالعلاقات مع المواطن
ومع المجتمع المدني
جميلة دبش الكسيكسي
كتلة حركة النهضة



مساعد الرئيس الملّكف بالتصرف العام
حافظ الزواري
كتلة الاصلاح



مساعد الرئيس الملّكف بالإعلام والاتصال
ماهر مذيوب
كتلة حركة النهضة



مساعد الرئيس الملّكف بشؤون النواب
عبيد موسى
كتلة الحزب الدستوري الحر



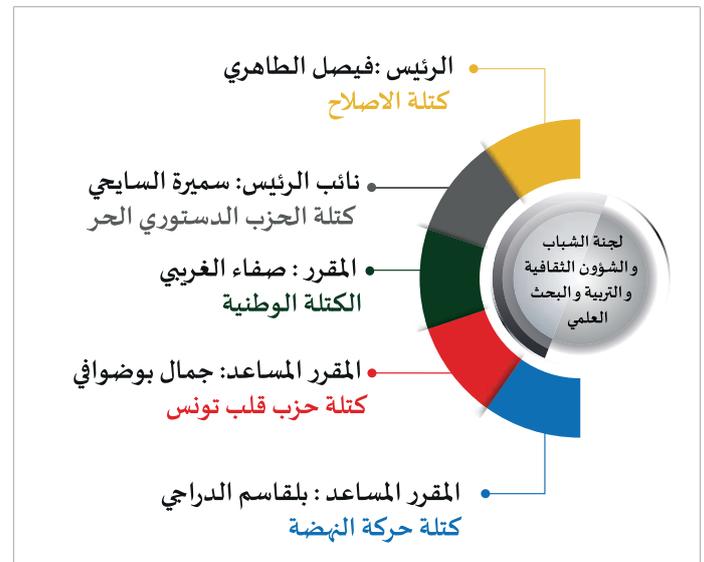
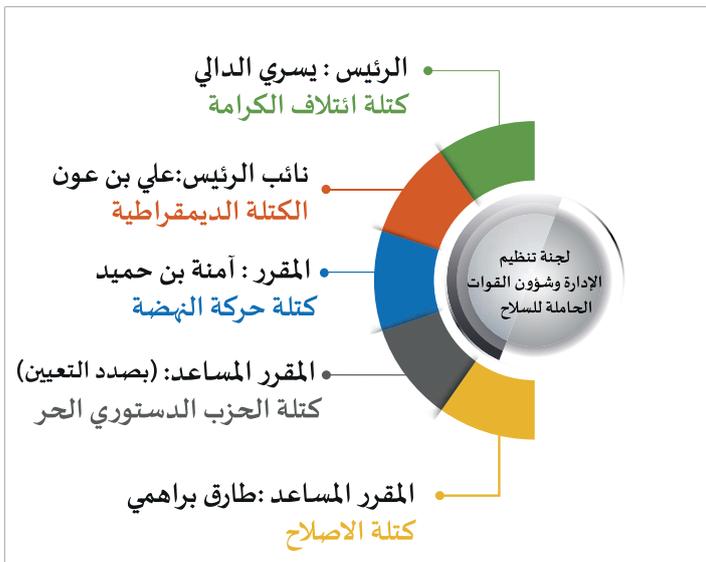
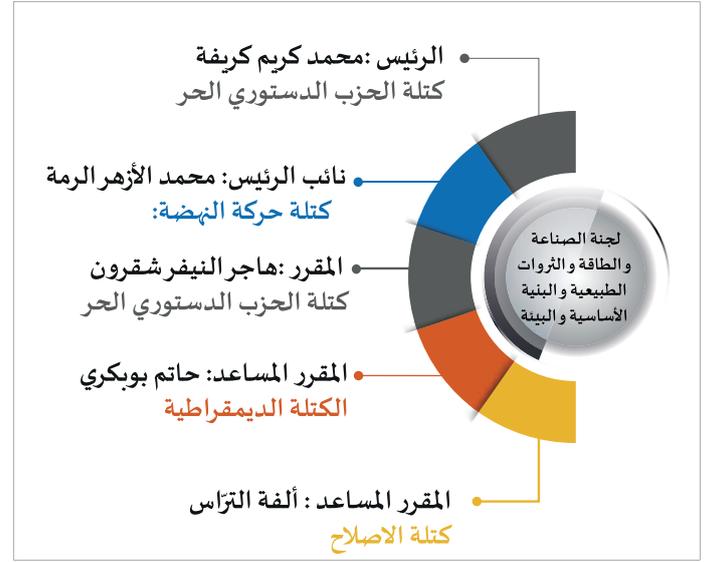
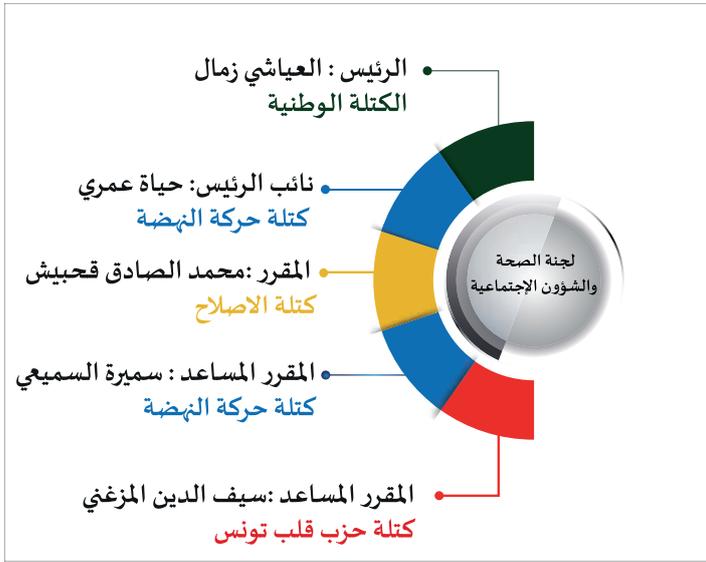
مساعد الرئيس الملّكف بالرقابة على تنفيذ الميزانية
نوفل الجمالي
كتلة حركة النهضة

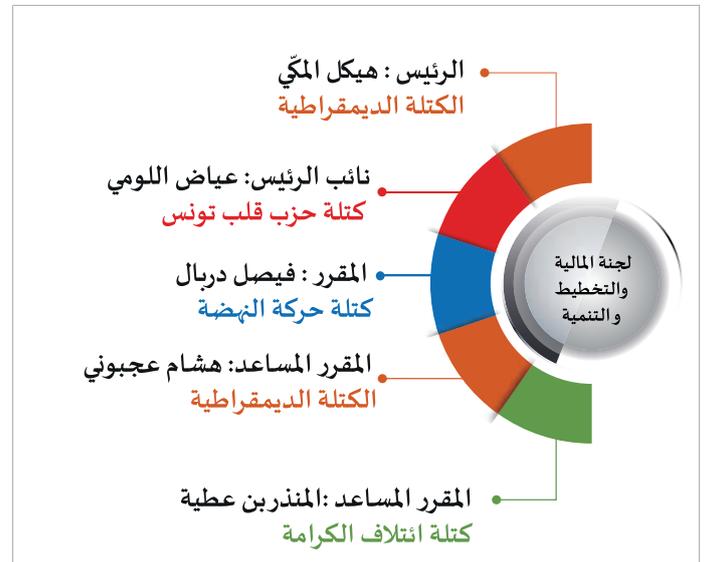
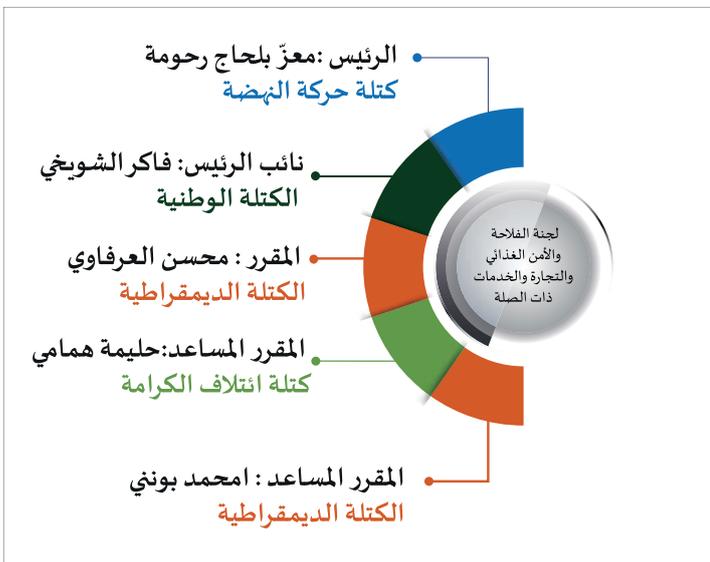
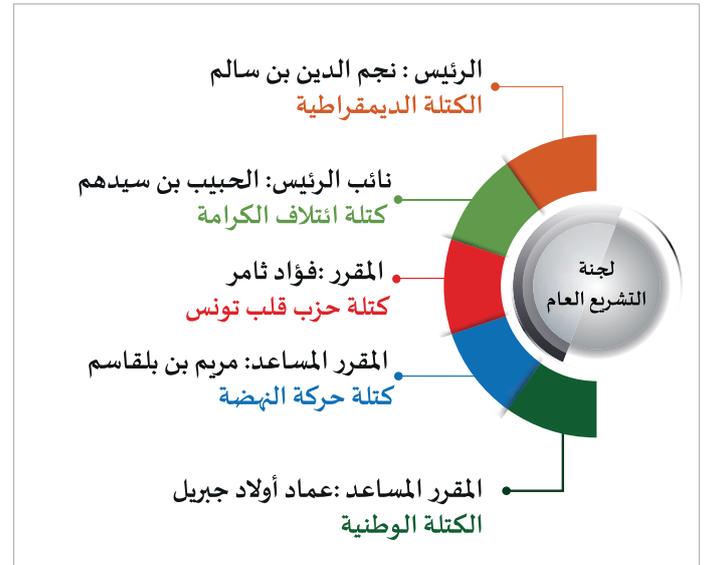


تنصيب مكاتب اللجان القارة التشريعية واللجان الخاصة

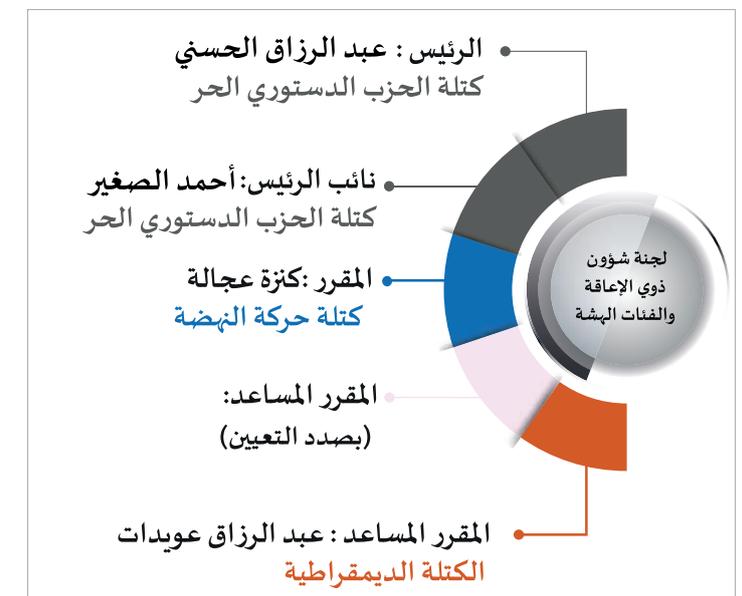
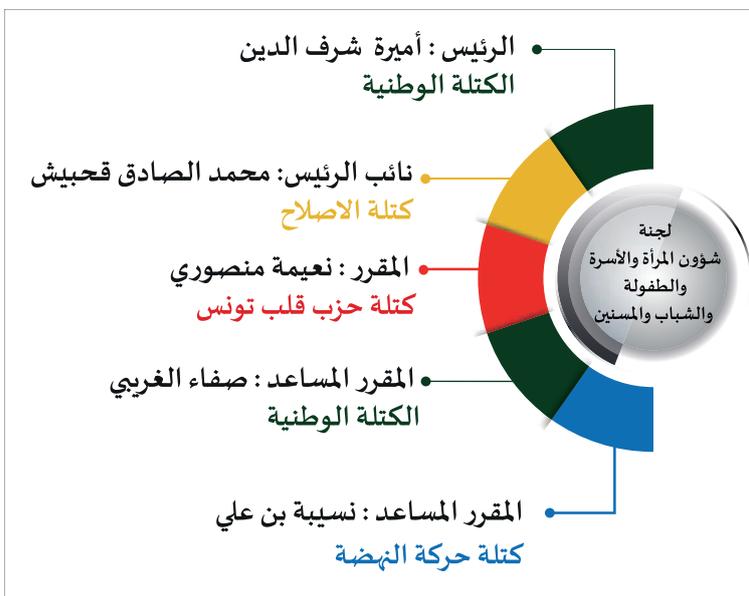
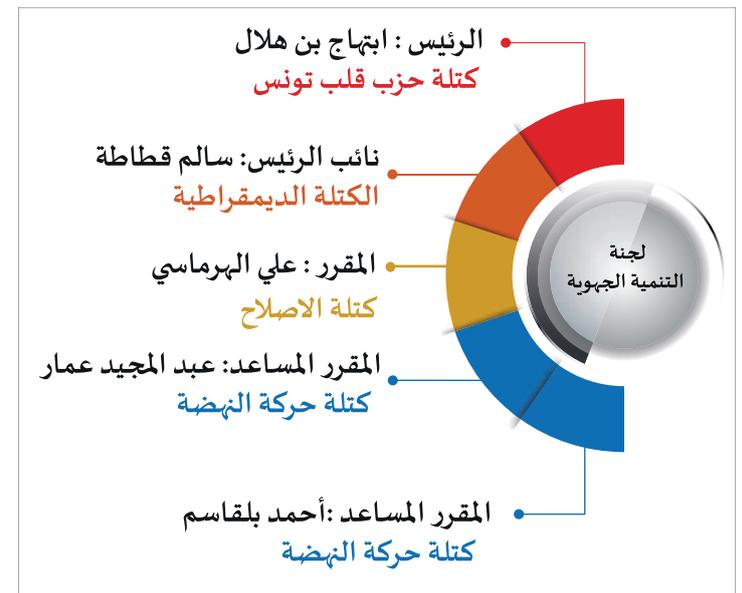
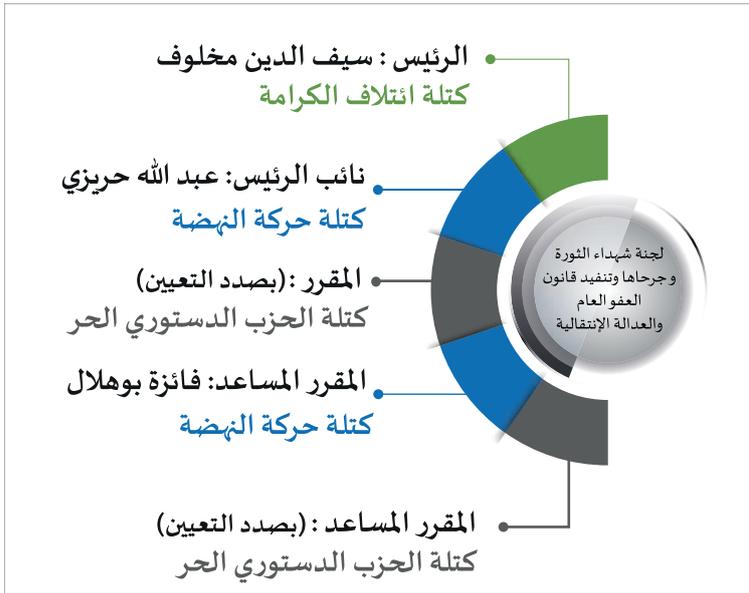
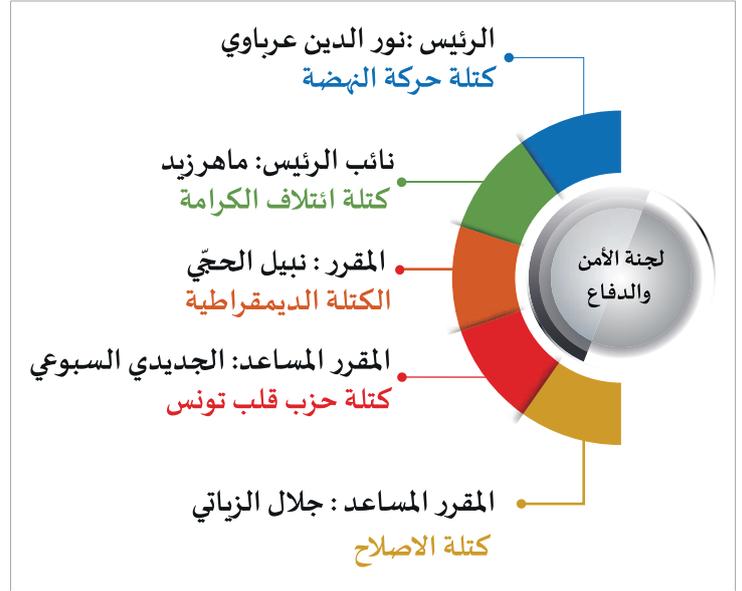
تم خلال الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 الاعلان عن التركيبة الجديدة لمكاتب اللجان القارة التشريعية واللجان الخاصة ، وقد أشرف رئيس مجلس نواب الشعب ونائباه يومي 20 و 21 أكتوبر 2020 على تنصيب مكاتب هذه اللجان .

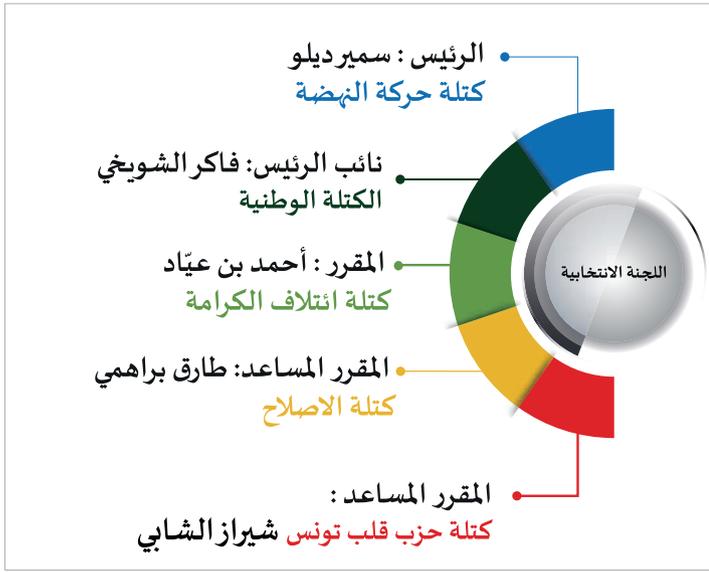
توزيع المسؤوليات صلب مكاتب اللجان القارة التشريعية





توزيع المسؤوليات صلب مكاتب اللجان الخاصة





رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي وفدا من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين



• تأكيد حماية حرية الإعلام ودعوة الحكومة إلى نشر الاتفاقية الإطارية للصحفيين.

• العمل على صياغة اتفاقية تعاون بين مجلس نواب الشعب والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

• تدعيم العمل المشترك حول مشروع قانون هيئة الاتصال السمعي البصري.

القطاع، وتعزيز العمل المشترك والتوافق اللازم حول مشروع قانون الهيئة الدستورية للاتصال السمعي البصري كما ثمن رئيس مجلس نواب الشعب التوجه إلى صياغة اتفاقية تعاون بين مجلس نواب الشعب والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

من جهتهم عبر أكد أعضاء مكتب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّ الاعلاميين ينتظرون من مجلس نواب الشعب المزيد من دعم الحريات ودعم التشريعات الضامنة للمحافظة على مكتسبات القطاع، وطالبوا بمزيد تفعيل العمل المشترك مع مصالح الاعلام والاتصال في المجلس ومع الأكاديمية البرلمانية، بشكل يدعم دور المجلس في احتضان النقاش حول الاعلام وغيره من القضايا، معربين عن الامل في أن تدعم السلطة التشريعية بصفة حقيقية وواقعية القطاع الصحفي وخاصة في مجال الضغط لتحسين الظروف المهنية وفي مجال التشريعات ومختلف البرامج المطروحة في العلاقة مع الحكومة.

استقبل الأستاذ راشد خريجي الغنوشي رئيس مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 26 أكتوبر 2020 وفدا من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ضمّ الرئيس السيد محمد ياسين الجلاصي ونائبته السيدة أميرة محمّد وعضوي المكتب التنفيذي السيدين عبد الرؤوف بالي ورمزي أفضل، وذلك بحضور السيد ماهر مذبوب مساعد الرئيس المكلف بالاعلام والاتصال.

وجدد رئيس مجلس نواب الشعب التزامه الشخصي بالدعم المتواصل لحرية الإعلام، وحرية التعبير، وتشجيعه لكلّ المبادرات التي من شأنها حماية هذه الحرية ومزيد تعزيزها، مؤكدا دعمه الكامل للنقابة في عملها الهادف الى رعاية حقوق الصحفيين وأكد ضرورة أن تقوم الحكومة بنشر الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين التونسيين بما يسمح بالشروع في تنفيذ مختلف بنودها. وأعرب في هذا الإطار عن وقوفه مع نقابة الصحفيين لتحقيق مطالب منظورها وخاصة في ما يتعلق بتشغيل العاطلين من خريجي معهد الصحافة، ومقاومة اشكال التشغيل الهش في

الجلسات العامة

في إطار ممارسته لدوره الرقابي،

مجلس نواب الشعب يتداول حول الإحتجاجات ببعض المناطق، ويعقد جلسة حوار حول الوضع العام في البلاد

- أزمة الأسمدة الفلاحية.
- الإجراءات المصاحبة لدعم القطاع السياحي وحماية مواطن الشغل.
- اما الحصّة المسائية فقد حضرها كلّ من وزير الداخلية، ووزير الشؤون المحلية والبيئة، ووزير العدل، ووزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، ووزير الصحة، ووزير الشباب والرياضة والإدماج المهني، وتناولت المواضيع التالية:
- وضع السجون التونسية في ظل تفشي وباء الكوفيد،
- المشاكل المحلية وخاصة فيما يتعلق بأزمة سببيلة،
- الصعوبات والاشكاليات في القطاع الرياضي،
- التونسيون بالخارج وعودة الطلبة لمواصلة دراستهم بالخارج ومشاكل المعابر الحدودية مع الشقيقة ليبيا،

تم خلال الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 التصويت على ادراج نقطة اضافية لجدول اعمال الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 تتعلق بالتداول حول الإحتجاجات التي جرت ببعض المناطق من الجمهورية التونسية طبقا لأحكام الفصل 110 من النظام الداخلي بـ **66 نعم** و **02 احتفاظ** و **03 رفض**.

وعقد مجلس نواب الشعب كامل يوم الاثنين 28 اكتوبر 2020 جلسة حوار مع الحكومة حول الوضع العام في البلاد،

- والتأمت الحصّة الصباحية بحضور كلّ من وزيرة الفلاحة، ووزير التجارة وتنمية الصادرات، ووزير السياحة والصناعات التقليدية، ووزير المالية والإقتصاد ودعم الإستثمار. وتناول الحوار المواضيع التالية:
- أزمة تسويق صابة المنتوج الفلاحي وخاصة قطاع التمور والرمان.
- الأمراض التي تهدد رصيدينا من المواشي.

في إطار عمله التشريعي،

مجلس نواب الشعب يصادق على ثلاثة مشاريع قوانين

الثلاثاء 27 أكتوبر 2020

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 15 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعنوان التمويل الأول لسياسة التنمية الطارئة من أجل الصمود والإنعاش عدد 112/2020 برمته بـ **114 نعم** و **04 احتفاظ** و **02 رفض**

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 28 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 4 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم مُجابهة جائحة فيروس "كوفيد19"- عن طريق الإدماج الاجتماعي والتشغيل عدد 76/2020 برمته بـ **114 نعم** و **05 احتفاظ** و **02 رفض**

- المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق



لجنة المالية والتخطيط والتنمية تنظر في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020

• وبناء على مخرجات جلسة الاستماع إلى محافظ البنك المركزي وكاتب الدولة المكلف بالمالية العمومية والجباية تأكد لدى أعضاء اللجنة كل الاحترازا والمخاوف التي تم طرحها خلال الجلسات السابقة وتم الاتفاق على عدم قبول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 في الصيغة المعروضة من طرف الحكومة وبالأرقام المضمنة وطلبوا الوزارة بضرورة سحبه و إعادة صياغته وتعديله وإحاله مجددا على أنظار مجلس نواب الشعب قبل الشروع في النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 باعتبار أن الأجل القانوني مازالت تسمح بذلك.

• عقدت اللجنة جلسة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 لضبط رزنامة عملها حول دراسة مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 . وتم الاتفاق حو الجلسات المتعلقة بدراسة هذا المشروع وانهاء النقاش حوله يوم الجمعة 30 أكتوبر 2020 نظرا لأهمية احترام الأجل المنصوص عليها في القانون الأساسي للميزانية والتي تنصّ على أجل 21 يوم لإنهاء نقاش مشروع قانون المالية التعديلي ابتداء من تاريخ إحالة المشروع على اللجنة.

• عقدت جلسة صباح يوم الاثنين 26 أكتوبر 2020 شرعت خلالها في مناقشة مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 .
• عقدت جلسة بعد ظهر يوم الاثنين 26 أكتوبر 2020 للاستماع إلى وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار .

• عقدت جلسة صباح يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020 خصصتها للاستماع إلى محافظ البنك المركزي التونسي

• عقدت جلسة بعد ظهر يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020 استمعت خلالها إلى كاتب الدولة المكلف بالمالية العمومية والجباية وثلة من إدارات الوزارة



مساعد رئيس المجلس المكلف بالتونسيين بالخارج يعقد جلسة تنسيقية مع مكتب لجنة شؤون التونسيين بالخارج

عقد السيد خالد الكريشي مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتونسيين بالخارج اليوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020 جلسة تنسيقية مع مكتب لجنة شؤون التونسيين بالخارج برئاسة السيدة ليلى بالليل رئيسة اللجنة ، خصصت لوضع خطة عمل مشتركة خلال الدورة البرلمانية الحالية. وتم التطرق الى جملة المؤسسات المعنية بملف الهجرة والتونسيين بالخارج، والتأكيد في هذا المجال على سعي المجلس الى توفير كل الظروف الملائمة لعمل اللجنة وعلى تيسير الاتصال بالجهات الحكومية للحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب. كما تم التداول حول جملة من المواضيع التي ستشغل عليها اللجنة وأبرزها ملف الهجرة السرية، وتعزيز التعاون الدولي بما يخدم قضايا الجالية التونسية بالمهجر والعمل على الرفع من مستوى الخدمات القنصلية في دول الإقامة. وتم الاتفاق على تأجيل ضبط خطة العمل المشتركة مع مساعد رئيس المجلس المكلف بالتونسيين بالخارج الى حين عقد جلسة افتتاحية للجنة وعرض محاور هذه الخطة على موافقة أعضاء اللجنة.



مجلس نواب الشعب يهتم بملف عمال الحضائر

- اعتبار الموضوع تسوية وضعية وليس انتدابا جديدا واحتساب تاريخ مباشرة العمل الفعلي كتاريخ مرجعي في اطار تحقيق العدالة الاجتماعية.
- الغاء عبارة الاجباري من نص الاتفاق وترك الخيار لمن يريد الخروج طوعيا،
- عدم التعامل مع عمال الحضائر حسب الشرائح بما سيحدث خلاا اجتماعيا واعتماد عملية غريبة وتقاطع للمعطيات عند الانتداب،



انعقدت يوم الاثنين 26 أكتوبر 2020 بمجلس نواب الشعب جلسة عمل ضمّت السيدة جميلة دبش كسيكسي مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع المواطن والسيد العياشي زمال رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية وعددا من اعضاء مكتب اللجنة وعددا من النواب من مختلف الكتل، وممثلين عن عمال الحضائر الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة .

وعبر ممثلو عمال الحضائر ، عن امتعاضهم وغضبهم من الاتفاق الذي تمّ بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، معتبرين أنه قرار ظالم وفيه طرد تعسفي من الوظيفة العمومية. وطالبوا بتفعيل اتفاق 18 ديسمبر 2018 القاضي بتسليم جميع المعنّين و"إعادة صياغة نص الاتفاق صياغة تضمن حق الجميع وخاصة حق الشريحة العمرية 45-55 سنة"

وفي تفاعلهم، ثمن أعضاء الوفد النيابي الاتفاق القاضي بتسوية وضعية عمال الحضائر والمجهودات التي قام بها الاتحاد التونسي للشغل والأطراف الحكومية المتدخلة في الشأن، معتبرين أن الاتفاق تشوبه بعض النقائص التي تخص وضعية عمال الحضائر الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة.

• وفي اطار متابعتها لتسوية ملف عمال الحضائر وتفاعلا مع احتجاجات الرافضين منهم للاتفاق الممضى بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، عقدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية مساء الثلاثاء 27 أكتوبر 2020 جلسة استماع الى وزير الشؤون الاجتماعية بحضور مساعد رئيس المجلس المكلف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني، وعدد هام من النواب.

وتم اثر الحوار الذي دار خلال هذه الجلسة اقتراح ما يلي :

- تأجيل نشر الاتفاق بالرائد الرسمي وفتح افاق جديدة في البند الثالث المتعلق بالشريحة العمرية 45 – 55 سنة ،